

الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي

الباب الثاني فيما لا بد للحكم منه وهو الحاكم والمحكوم عليه وبه .
الفصل الأول في الحاكم .

قال الباب الثاني فيما لا بد للحكم منه وهو الحاكم والمحكوم عليه وبه وفيه ثلاثة فصول
الأول في الحاكم وهو الشع دون العقل لما بینا من فساد الحسن والقبح العقليين في كتاب
المصباح .

هذا الباب معقود لأركان الحكم وهي ثلاثة الحاكم والمحكوم عليه والمحكوم به الأول في
الحاكم وهو الشع فلا تحسين ولا تقبیح بغيره وذهب المعتزلة إلى أن العقل له صلاحية الكشف
عنهم وأنه لا يفتقر معرفة أحكام الله تعالى إلى ورود الشرائع وإنما الشرائع مؤكدة لما
تفرض به العقول إما بالضرورة كحسن الصدق النافع وقبح الكذب الضار أو بالنظر كحسن الكذب
النافع أو باستعانته الشع كحسن صوم آخر يوم من رمضان وقبح أول يوم من شوال .
واعلم أن الحسن والقبح قد يراد بهما كون الشيء ملائماً للطبع ومنافراً أو كون الشيء
صفة كمال أو صفة نقص كقولنا العلم حسن والجهل قبيح وبهذا التفسير لا نزاع في كونهما
عقليين إنما النزاع في كون الفعل متعلق الذم عاحلاً والععقاب آحلاً ولذلك قال القاضي في
مختصر التقرير إنما المقصود تحقيق ما يحسن في قضية التكليف ويقبح وتفاصيل هذه المسألة
وحجج الأصحاب فيها